● أخبار قصيرة

التبادل التجاري الإيراني-الأميركي ينمو ٣٥٪

أعلن مكتب الإحصاء الأميركي تسجيل التبادل التجاري بين ايران وأميركا في شهري يناير/كانون الثاني وفبراير/ شباط ٢٠٢٣ واقع ٩/٦ مليون دولار بنمو ٣٥ بالمئة على أساس سنوي.

وأشار المكتب، في بيان أمس السبت، الى أن التبادل التجاري في الفترة المناظرة ٢٠٢٢ كان قد حقق ٧/١ مليون دولار. وبحسب المكتب، فان "صادرات ايران الى أميركا في الشهرين الأوليين من سنة ٢٠٢٣ سجل مليون دولار دون تغيير يذكر عن ٢٠٢٢". بالمقابل، أكد المكتب أن الصادرات الأميركية الى ايران في فبراير/ شباط ٢٠٢٣ قد سجلت ٦/٤ مليون دولار صعوداً عن مليونين دولار في الشهر المناظر ٢٠٢٢.

صادرات إيران غير النفطية ترتفع ١٣٪ سنوياً

أكد مساعد الشؤون الدبلوماسية الاقتصادية بوزارة الخارجية الايرانية تسجيل الصادرات غير النفطية على مدى السنة المالية المنتهية ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٣، نمواً بنسبة ١٣ بالمئة على أساس سنوي.

وأوضح مهدي صفري، في برنامج تلفزيوني، أن حجم الصادرات غير النفطية لامس ٥٢ مليار دولار بنمو ١٣ بالمئة عن الفترة المناظرة السابقة ٢٠٢٢. وأضاف: إن الصادرات لم تشمل النفط الخام ومشتقاته وحتى مشتقات الغاز والبتروكيماويات، وهو أمر غير مسبوق.

وعزا صفري تسجيل المستوى التصديري المذكور الى العمل الدبلوماسي المتدرج، وتحديداً عبر الزيارات التي قام بها رئيس الجمهورية الى أوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان وروسيا، وجولات وزير الخارجية حسين أمير عبداللهيان الى دول منطقة.

بورصة طهران تحقق مستوى قياسياً غير مسبوق

أغلق مؤشر بورصة طهران جلسة تداول يوم السبت على ارتفاع ٦٤٩٢٣ نقطة، الذي يعد مستوى قياسي غير مسبوق.

وأنهى المؤشر العام التداولات عند مستوى ٢/٢٠٢/٣٨٧ نقطة القياسي، بتداول أكثر من ٢٢/٥ مليار سهم وورقة مالية في إطار ١٠٩ ملايين صفقة بقيمة ١٥٥/٣٢ تريليون ريال (الدولار = ٣٦٦ ألف ريال). وقادت صعود المؤشر مكاسب أسهم شركات فولاد مباركة للصلب، والوطنية للنحاس، وشستا الاستثمارية، وبارس للبتروكيماويات، وخاورميانه القابضة للمعادن، وتامين للنفط والغاز.

حجم التبادل التجاري بين البلدين ينمو ٧٪ عام ٢٠٢٢

٣١٪ من صادرات إيران غير النفطية موجّهة إلى الصين

خلال زيارة رئيس الجمهورية إلى الصين، تم إعداد خطط مناسبة لتنمية الصادرات غير النفطية؛ وبسبب انتهاء سياسات الحجر الصحي لهذا البلد، ستبدأ الوفود التجارية زياراتها بعد شهر رمضان المبارك

٦ الوفاق/ وكالات

صرح رئيس الغرفة التجارية الإيرانية - الصينية المشتركة أن ٣١ بالمائة من صادرات إيران غير النفطية موجهة إلى الصين، وقال: إن العام الايراني الحالي (بدأ ٢١ مارس/ آذار) سيشهد تطوراً كبيراً في تنمية العلاقات الإيرانية - الصينية، وهو ما سيحدث كجزء مهم من وثيقة التعاون التي تبلغ مدتها ٢٥ عاماً، وستبدأ الوفود التجارية زياراتها الى البلدين بعد شهر رمضان الكريم.

تعتبر التجارة بين إيران والصين من أقدم العلاقات في العالم، والتي بدأت منذ إنشاء طريق الحرير؛ وعلى الرغم من كل التقلبات الذي واجهته على مدار القرون الماضية، إلا أنها لم تشهد التوقف أو الانخفاض أبداً.

ومن الأمثلة على متانة العلاقات الاقتصادية بين إيران والصين ما يتعلق بالعقود الأخيرة، حيث رغم العقوبات الجائرة التي فرضتها الولايات المتحدة، لم يترك هذا البلد إيران وحيدة واستمر في تبادلاته في مختلف المجالات؛ من ناحية أخرى، صوتت الصين، باعتبارها إحدى القوى العظمى في العالم، مراراً وتكراراً ضد العقوبات الأمريكية الجائرة المفروضة على ايران، وبذلت العديد من الجهود للتوصل إلى الاتفاق النووي.

شهدت العلاقات الاقتصادية بين إيران والصين العام الماضي تقلبات كثيرة، وحاولت دول أخرى الإضرار بتنمية التواصل بين البلدين؛ لكن تحققت نتيجة أخرى.

في الأشهر الأخيرة من العام الايراني الماضي (١٤٠١) ٢٠٢٢، وبالتزامن مع بداية العام الصيني الجديد، سافر رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، آية الله إبراهيم رئيسي، إلى هذا البلد في زيارة رسمية ودبلوماسية، لم يكن لها تداعيات واسعة في العالم فحسب، بل سهّلت وسرّعت أيضاً تطوير العلاقات بين البلدين.

كانت زيارة الرئيس الإيراني للصين خطوة كبيرة للتأكيد على العلاقات الطيبة دائماً بين البلدين، والتي باتت معدة مرة أخرى لتسجيل حدث في تاريخ إيران والصين.

وفي هذا الصدد، أجرت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء "إرنا" حواراً مع رئيس الغرفة التجارية الإيرانية - الصينية المشتركة مجيد رضا حريري، تم تناول موضوع العلاقات بين البلدين.

اهتمام الشركات الصينية بتوسيع العلاقات مع إيران

أشار حريري، في المقابلة، إلى توقيع وثيقة التعاون التي تبلغ مدتها ٢٥ عاماً مع الصين وزيارة نائب رئيس وزراء الصين إلى إيران في عام ٢٠٢٢ لوضع اللمسات الأخيرة على جزء من الاتفاقات المذكورة في الوثيقة، وقال: إن زيارة الرئيس رئيسي كانت حدثاً مهماً في العلاقات مع الصين.

وأكد رئيس الغرفة التجارية الإيرانية - الصينية المشتركة، أن الحكومة والشركات الصينية أبدت رغبتها واهتمامها بتوسيع العلاقات وعقدت لقاءات جيدة في هذا السياق، وهذا البلد اتخذ الموقف الصحيح من إيران.

وتابع حريري قائلاً: إن الرئيس الصيني أعلن خلال زيارة رئيسي لبكين أنه رغم المواقف والصراعات، فان إيران دائماً شريك مستقر وصديق للصين، الأمر الذي حمل رسالة إيجابية. وأضاف: يمكن لكل دولة أن تكون لها علاقات اقتصادية وسياسية، لأن العالم يتحرك في فلك مصالحها، ويجب على إيران أن تعمل على تحسين وضعها من أجل جذب نصيب أكبر من علاقات الدول الكبرى.

تنفيذ وثيقة التعاون الشامل

وأكد رئيس الغرفة التجارية الإيرانية - الصينية المشتركة: أعتقد أن العام الحالي هو أفضل بكثير للعلاقات الإيرانية - الصينية، واعداً بتنفيذ أجزاء مهمة من وثيقة التعاون الشامل بين إيران والصين التي تبلغ مدتها ٢٥ عاماً.

وقال حريري: خلال الزيارة الأخيرة لرئيس الجمهورية إلى الصين، تم إعداد خطط مناسبة لتنمية الصادرات غير النفطية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وبسبب انتهاء سياسات الحجر الصحي لهذا البلد، ستبدأ الوفود التجارية من البلدين زياراتها لتطوير العلاقات بعد شهر رمضان المبارك.

حجم التبادل التجاري بين البلدين

وبحسب إعلان الجمارك الصينية، بلغت تجارة الصين مع إيران ١٤ مليار و٧٦٠ مليون دولار في عام ٢٠٢١، فيما بلغت ١٥ مليار و٧٩٥ مليون دولار في عام ٢٠٢٢ بنسبة نمو سبعة في المائة.

وزادت صادرات الصين إلى إيران في الأشهر من كانون الثاني/ يناير إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢ بنسبة ١٤ بالمائة، وبلغت ٩ مليارات ٤٤٠ مليون دولار؛ لكن واردات الصين من إيران في عام ٢٠٢٢ واجهت انخفاضاً بنسبة ٢ بالمائة، من ٦ مليارات و٥٠٢ مليون دولار في عام ٢٠٢١ إلى ٦ مليارات و٣٥٥ مليون دولار هذا العام.

أمريكا سادس دولة مبذّرة للغاز في العالم

إنخفاض تسرّب الغاز في إيران؛ رغم الحظر

في إشارة إلى خفض ٥ مليارات مترمكعب من الفاقد من الغاز من حقول النفط والغاز العالمية في عام ٢٠٢٢، أعلن البنك الدولي التقدم النسبي لإيران في هذا المجال على الرغم من الحظر.

وأعلن البنك الدولي، في تقريره الأخير، عن تقدم العالم في الحد من فقدان الغاز الطبيعي من حقول النفط والغاز في عام ٢٠٢٢.

وبحسب تقديرات هذه المنظمة الدولية، فقد انخفضت خسارة الغاز من حقول النفط والغاز بمقدار ٥ مليارات مترمكعب هذا العام ووصلت إلى ١٣٩ مليار مترمكعب، وهو أدنى رقم منذ عام ٢٠١٠.

وكتب البنك الدولي في تقريره: بعد عقد من عدم إحراز أي تقدم، في عام ٢٠٢٢، رأينا أن كمية الغاز المنبعثة من حقول النفط والغاز في العالم قد انخفضت بنسبة ثلاثة في المائة، وهو ما يأخذ في الاعتبار بشكل خاص المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة في العديد من البلدان.. نحن نشجع جميع الدول النفطية على الاستفادة من الفرص للحد من هذا النوع من التلوث وإهدار الموارد.

ساهمت الدول الثلاث، نيجيريا والمكسيك والولايات المتحدة، بأكبر قدر في الحد من انبعاثات الغاز في عام ٢٠٢٢. كما أحرزت دولتا كازاخستان وكولومبيا تقدماً مستمراً في هذا المجال خلال السنوات السبع الماضية.

على الرغم من التقدم المحرز في الحد من انبعاثات الغاز، لا يزال هناك تأثير كبير على بيئة العالم من هذه المنطقة. وتشير الدراسات إلى أنه في عام ٢٠٢٢، سيتم إطلاق أكثر من ٣٥٧ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان في الهواء نتيجة إهدار الغاز في حقول النفط والغاز.

من بين دول العالم، تمتلك روسيا نفايات غازية أكثر من غيرها، بحيث أنه في عام ٢٠٢٢، سيتم إهدار ما يصل إلى ٢٥/٥ مليار مترمكعب من الغاز في حقول هذا البلد، ويحتل العراق المرتبة الثانية بـ١٧/٩ مليار مترمكعب، وإيران في المرتبة الثالثة.

ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، انخفضت انبعاثات الغاز في إيران بشكل طفيف في عام ٢٠٢٢. وواجهت إيران في عام ٢٠٢١ إطلاق ١٧/٤ مليار مترمكعب من الغاز في حقول النفط والغاز الخاصة بها، والتي انخفضت إلى ١٧/٣٥ مليار مترمكعب في عام ٢٠٢٢ على الرغم من القيود المفروضة على وصول إيران إلى التقنيات ذات المستوى العالمي بسبب العقوبات الأمريكية غير القانونية.

في الآونة الأخيرة، اتخذت الحكومة الثالثة عشرة إجراءات للحد من هدر الغاز في الحقول النفطية؛ ومع تنفيذ المشاريع ذات الصلة، من المتوقع أن نشهد تقدماً كبيراً في هذا المجال في السنوات القادمة.

كما احتلت دول الجزائر وفنزويلا وأمريكا والمكسيك وليبيا ونيجيريا والصين المرتبة الرابعة إلى العاشرة على مستوى العالم من حيث انبعاثات الغاز في عام ٢٠٢٢.

البنك المركزي الإيراني يضع على جدول أعماله..

الحد من الإعتماد على الدولار وتوسيع العلاقات النقدية

أعلن مساعد الشؤون الدولية لمحافظ البنك المركزي الإيراني، إن البنك المركزي وضع على جدول أعماله الحد من الاعتماد على الدولار وإقامة علاقات واتفاقيات نقدية مع الدول.

وبحسب العلاقات العامة للبنك المركزي، إستعرض محسن كريمي، في مقابلة تلفزيونية، استراتيجيات البنك المركزي فيما يتعلق بتوسيع المبادلات النقدية الثنائية وتقليل الاعتماد على الدولار.

وأكد بالقول: إن الفوائد الهائلة التي حققتها الولايات المتحدة من جعل الدولار عملة للتداول الدولي والعالمي واستغلال الإدارة الأميركية ذلك سياسياً ضد الدول الأخرى دفعت الدول المستقلة إلى الابتعاد عن الاعتماد على الدولار والسعي إلى التخلص منه وحذفه من مبادلاتهم. وأكد أن حذف الدولار والتوجه نحو المعاهدات النقدية سيقضي على مخاطر الاستغلال الاقتصادي والسياسي من قبل الولايات المتحدة، لأن الولايات المتحدة يمكنها بسهولة معاقبة الدول الأخرى باستخدام هذا التفوق.

وتابع مساعد رئيس البنك المركزي للشؤون الدولية: عندما كان النظام النقدي والمصرفي في العالم قائماً على الدولار في العقود السبعة أو الثمانية الماضية، وكانت الأسواق المهمة في العالم، وخاصة أسواق الطاقة، تعتمد على الدولار، فان استخدام العملات الأخرى والعملات المحلية محفوف بالمخاطر، وعلى البنوك المركزية أن تتوقع المخاطر وتغطي عليها وتتجه نحو فك الارتباط بالدولار والتخلي عنه؛ ولحسن الحظ، حدثت تطورات جيدة في هذا الصدد اليوم ونحن نتجه نحو تقليص هيمنة أمريكا على النظام النقدي العالمي.

إيران.. خطط مشتركة لإنتاج أجهزة منزلية مع دول الجوار

أعلنت وزارة الصناعة والتعدين والتجارة الإيرانية عن خطط لإنتاج أجهزة منزلية بصورة مشتركة مع دول جارة لإيران بينها العراق، مبينة بالأرقام اكتفاء ذاتياً جزئياً للبلاد من هذه الصناعات.

وقال مدير قسم صناعة الأجهزة المنزلية في الوزارة، محسن شكراللهي، إن هناك خططاً لإنتاج هذه الأجهزة بصورة مشتركة مع الدول الجارة في الشمال والجنوب والعراق بهدف تصديرها إلى الدول الأخرى.

وأضاف: إن إيران تصنع حالياً ٩٠٪ من أجهزة التلفزيون في الداخل، لافتاً إلى أن تصدير الثلاجات ارتفع بنسبة ٨٢٪ أيضاً.

وأوضح أن إيران تنتج سنوياً مليون و٨٠٠ ألف جهاز تلفزيون في الداخل، أي ما يعادل ٩٠٪ من حاجتها السنوية، كما أن ٤ شركات إيرانية تنتج سنوياً ٢٥٠ ألف مكيف منزلي، مشيراً إلى أن إنتاج أجهزة المايكروويف أيضاً قد بدأ في داخل البلاد.

وأشار شكراللهي إلى أن ٦٠٠ مصنع لإنتاج الأجهزة المنزلية يعمل حالياً في إيران، وأن ٢٧ خطاً جديداً لإنتاج الأجهزة المنزلية هو قيد التدشين، ومنه ٤ خطوط جديدة لإنتاج الغسالات، و٣ خطوط لإنتاج أجهزة غسل الأواني، و٣ خطوط جديدة لإنتاج أجهزة التلفزيون.